A/55/25

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة عن دورته الاستثنائية السادسة

(٢٩-٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ٢٥ (A/55/25)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ٢٥ (A/55/25)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة عن دورته الاستثنائية السادسة
(٢٩-٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-2101

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١	١
الأول -	تنظيم الدورة	٢-٣٢	١
	ألف - افتتاح الدورة	٢-١٦	١
	باء - الحضور	١٧-٢٣	٤
	جيم - أعضاء المكتب	٢٤-٢٦	٦
	دال - وثائق التفويض	٢٧	٦
	هاء - إقرار جدول الأعمال	٢٨	٦
	واو - تنظيم عمل الدورة	٢٩-٣٢	٧
الثاني -	سرد المحاضر	٣٣-٧٤	٧
	ألف - التحديات البيئية الرئيسية في القرن الجديد	٣٣-٤٦	٧
	باء - القطاع الخاص والبيئة — التحضير للقرن الحادي والعشرين	٤٧-٦٠	٩
	جيم - المجتمع المدني - مسؤوليته ودوره إزاء البيئة في عالم سائر في العولمة	٦١-٧٤	١١
الثالث -	إعلان مالمو	٧٥	١٣
الرابع -	تقرير اللجنة الجامعة	٧٦-٧٧	١٣
الخامس -	اعتماد التقرير	٧٨	١٤
السادس -	اختتام الدورة	٧٩-٨٢	١٤

المرفقات

الأول -	المقررات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منتداه البيئي الوزاري العالمي/دورته الاستثنائية السادسة	١٦
الثاني -	تقرير اللجنة الجامعة	٢٣
الثالث -	قائمة الوثائق المعروضة على المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة	٢٦

مقدمة

١ - عقد المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة - في مالمو، السويد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد عقد المنتدى تنفيذا لأحكام الفقرة ١ (ز) من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٠ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، بعنوان ''آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية'' والفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ بعنوان ''تقرير الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية'' والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بعنوان ''أنماط المؤتمرات''، ووفقا للمادتين ٥ و٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

الفصل الأول
تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٢ - افتتح السيد لازلو ميكلوس رئيس مجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الحادية عشرة من يوم الاثنين، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠.

٣ - وفي كلمته الافتتاحية، أعرب السيد ميكلوس عن تقديره العميق لحكومة السويد للاستقبال الحافل والحفاوة البالغة التي غُمِرَتْ بها الوفود وللتسهيلات الممتازة التي وضعت تحت تصرفها.

٤ - وقال إن المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول يعد فرصة للتفكر في الكيفية التي نفذت بها السياسات الرامية إلى حماية البيئة ويساعد في نفس الوقت في رسم طريق جديد للسير قدما في هذا المضمار وإن هذا الاجتماع يعد معلما آخر في السعي نحو التنمية المستدامة، التي تمثل شرطا أساسيا لا غنى عنه للسلام والأمن الإنساني الجماعي الذي يحتاجه النظام الاقتصادي العالمي وإن مؤتمر استكهولم المعني بالبيئة البشرية المعقود في ١٩٧٢ يعتبر أهم حدث مؤثر في تطور الحركة البيئية الدولية. وبالنسبة لدول الشمال فكان بمثابة تحد مباشر لأنماط الإنتاج والاستهلاك التي يعوزها التفكير والتنظيم. وأما بالنسبة لبلدان الجنوب، فإنه يعتبر تحديا للافتراض القائل بأن نموذج الصناعة الغربي هو أنجع طريق للتنمية السريعة والمنصفة. كذلك فإنه يمثل أول دعوة كبرى للشراكة العالمية من أجل إشراك الجميع اشراكا فعليا في المسائل البيئية وقال إن الهدف النهائي والسبب الأول للسياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة يتمثلان في ضرورة العمل على وضع البيئة في أفضل وضع طبيعي ممكن لها. ومن هنا فإن جميع الصكوك السياسية والقانونية والاقتصادية يجب أن تتوافق مع هذا الهدف النهائي وليس العكس، إن قوى السوق بمفردها لا تكفي للتصدي بما فيه الكفاية لمشكلة الفقر إذ يتطلب الأمر تضافر الجهود من جانب البلدان النامية والمساعدات التي تقدم من المجتمع الدولي.

٥ - وهنالك ضرورة ملحة لوضع وتنفيذ فلسفات جديدة والابتعاد عن نهج ''العمل المعتاد'' ذلك لأن الضرورة تقتضي ترشيد التكاليف بين الإدارة وبين التكاليف الحقيقية للإجراءات المادية. كذلك فإن التنمية المستدامة تقتضي رقابة شفافة على استخدام الموارد الطبيعية والقيم البيئية الأخرى، بمعزل عن المصالح الاقتصادية الفردية لأصحاب المصالح.

٦ - وأضاف قائلا إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو أكثر وكالات الأمم المتحدة مركزية وخبرة بالتنمية المستدامة. فالتوجهات الرئيسية الخمسة المتضمنة في البرنامج

الجاري لليونيب والذي أقره مجلس الإدارة في دورته العشرين تكشف عن ملامح وظيفية حقيقية. فكل واحد منها له أهميته البالغة ويتضمن حلاً لمشكلات عالمية. كما أن الفترة الأخيرة بينت أن التنمية المستدامة تحتاج إلى نُهُجٍ متكاملة. ومن الحالات الخاصة التي تبين أهمية النُهُجْ المتكاملة ذلك التكافل بين الاتفاقيات البيئية، وتعزيز آليات إنفاذها والامتثال لها، والأخذ بمبدأ استخدام أدوات السوق. كذلك فمن الضروري بناء شراكات أكثر قوة مع القطاع الخاص وغيره من المجتمعات المحلية، ومن الواضح أن الاستثمارات الخاصة قد تضاءلت أمامها الآن المعونة الإنمائية الرسمية من حيث قيمة المبالغ. وهذا التحول في مجموعة القيم لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراك المجتمع المدني.

٧ - وفي الختام، دعا كلاً من المشاركين إلى دراسة حالة البيئة للنظر بإمعان في الإجراءات التي ينبغي اتخاذها وللتصدي بعد ذلك للمهمة المشتركة المتمثلة في الحفاظ على أوضاع وأشكال الحياة القائمة على كوكب الأرض في إطار من الحزم والثقة. ومهما كانت التنمية المستدامة متشابكة فإن أساس السياسات البيئية هو الحالة الطبيعية للبيئة، ومن هنا فإن المهمة الرئيسية لا تزال تتمثل في ضرورة العمل على أن تظل البيئة محتفظة بسلامتها.

٨ - وقد شاهد المنتدى رسالة على شريط فيديو من السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة نقل فيها أطيب تحياته وأصدق تمنياته بالنجاح للاجتماع الذي يعتقد أنه سوف يساعد الأمم المتحدة على الارتقاء إلى مستوى تحديات التنمية المستدامة من الناحية البيئية. وقال إنه على الرغم من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعلى الرغم من منجزات من بينها بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، فإن هناك ممارسات غير قابلة للاستدامة لا تزال تتبعّ في الحياة اليومية. وقد عجزت الحكومات عن حماية الموارد والنظم الإيكولوجية بل إنها أصبحت تواجه خطر العجز عن الاستمرار في مناقشة هذه القضايا. وقال إن التصدي للمشكلات المتصاعدة يتطلب تحديد أربعة احتياجات لها الأولوية: أولها ضرورة بذل جهد رئيسي لتعزيز الوعي العام ولزيادة التوعية في صفوف المجتمع؛ ينبغي للحكومات أن تراعي مراعاة تامة القضايا البيئية والممارسات المهتمة بحماية البيئة، وينبغي للحكومات أن تنفذ الاتفاقات البيئية، وأن تقطع الإعانات عن الأنشطة غير المستدامة، وأن تزيد الحوافز المقدمة للممارسات البيئية السليمة، وضرورة نشر المعلومات العلمية الصحيحة. إن بزوغ الألفية الجديدة فرصة مناسبة لاتخاذ الإجراءات ولتجديد العهد بالعمل على صيانة البيئة وحمايتها.

٩ - وفي الجلسة الافتتاحية أيضا ألقى السيد إنفار كارلسون، رئيس وزراء السويد سابقا، كلمة رحب فيها بالمشاركين في مؤتمر مالمو نيابة عن السويد حكومة وشعبا. وإذ أشار إلى عدد الوزراء المسؤولين عن البيئة الذين اجتمعوا في هذا اللقاء قال إنه مما يبشر بالخير في المستقبل أن هذا العدد الكبير من الوزراء قد قرر الحضور إلى مالمو لمناقشة التحديات البيئية الكبرى في الألفية الجديدة. وذكر بأن السويد سبق لها أن استضافت مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة البشرية في استكهولم في ١٩٧٢، والذي كان بداية لتعاون دولي واسع النطاق لمجابهة الآثار الجانبية البيئية السلبية الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي. وقال إنه ما من دولة تستطيع بمفردها أن تحل المشكلات البيئية بأية إجراءات منفردة، كذلك فإنه ما من دولة تستطيع أن تتنصّل من المسؤولية عن آثارها على البيئة.

١٠ - لقد حان الوقت لإنشاء شراكات جديدة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساعدة في تخفيف حدة الفقر وفي إزالة المخاطر المحدقة بصحة الإنسان وبالبيئة من جراء الجهل والإهمال. وقال إن المنتدى البيئي

الوزاري العالمي يتيح فرصة لإرسال إشارة قوية إلى قمة الألفية للأمم المتحدة بأن المشكلات البيئية لم تنحسر وبأن الاعتبارات البيئية لا بد من تكاملها في جميع أوجه نشاط المجتمع على أن يشارك الجميع في هذا المسعى، وتلك مهمة صعبة لا يمكن أن تتحقق إلا بإنشاء شراكات جديدة وبإيجاد سبل جديدة نحو هذه الغاية.

١١ - واستمع المنتدى كذلك لكلمة لمندوبين يبلغان من العمر ١٢ عاما وهما آيفون ميتجي وفيليب تينكر يمثلان منتدى الأطفال الدولي الذي عقده اليونيب بمناسبة الألفية الجديدة، والذي سبق أن عقد في إيستبورن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي شارك فيه ٧٠٠ طفل من ١١ بلدا. وقد تحدث هؤلاء الأطفال عن تعهداتهم بصون البيئة ودعوا جميع الحاضرين في المنتدى إلى التصدي للتحديات التالية: إنفاذ القوانين البيئية، خصوصا ما يتعلق منها بالمياه والتلوث وتوفير المياه النظيفة للجميع في خلال السنوات العشر التالية والاهتمام بإعادة التدوير بوصفها عملية مسلية وتوفير مزيد من الحاويات لهذا الغرض وإيجاد بدائل لأكياس البلاستيك تكون غير ضارة بالبيئة بحلول عام ٢٠٠٤، والتوسع في استخدام الطاقة النظيفة.

١٢ - ألقت السيدة ماسومي إبتكار، نائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيسة منظمة البيئة في إيران، بيانا وتلت رسالة إلى مجلس الإدارة من الرئيس خاتمي باسم منظمة المؤتمر الإسلامي وتتعلق بعام الحوار بين الحضارات. وقد شدد الرئيس خاتمي في هذه الرسالة على ضرورة إجراء تغييرات في العلاقات بين البشر والطبيعة. وطالب بوضع نهاية للاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، وتغريب البشر عن الطبيعة، والاتجاهات وأساليب الحياة القائمة على الأنانية، والممارسات غير الأخلاقية تجاه الموارد الطبيعية. وقال إن البشر، وهم ليسوا سادة على الطبيعة وإنما هم أبناؤها وشركاؤها وحُماتها، لا يستطيعون أن يجنوا ثمارها إلى ما لا نهاية إلا إذا وقع اختيارهم على التوافق والتعايش مع الطبيعة بدلاً من الاغتراب الروحي والطبيعي عنها وبدلاً من محاولات استغلالها وتدميرها. وقال إن زيادة المسؤولية من جانب المجتمع الدولي وانتهاج معايير أخلاقية في التعامل مع الطبيعة يجب أن تقترن بالسعي إلى تحقيق مزايا مستدامة وطويلة الأجل بدلاً من الحصول على منافع مادية قصيرة الأجل. إن التنمية يجب ألا تتعادل مع تدمير البيئة والنزعة الاستهلاكية والثروة المادية والسيادة. وثمة خطوة كبرى يمكن أن تتخذ في هذا الاتجاه تتمثل في إجراء حوار بين الثقافات، وتلك ضرورة ملحة في سياق العام القادم المسمى عام الحوار بين الحضارات، والذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج طيبة في حفز المنظمات الدولية على الأخذ بالنهج الروحي في التعامل مع الطبيعة بالتحلي بروح التواضع.

١٣ - ألقت السيدة فكتوريا تولي – كوربوز بياناً باسم ٤٥ منظمة للبيئة والتنمية كانت قد اجتمعت في منتدى للمنظمات غير الحكومية في مالمو في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، أعربت فيه عن أسفها لأن فترة التسعينيات بالرغم من أنها كانت ''عقد الاتفاقات العالمية''، لم تكن أيضا عقد حلول للمشكلات. ولا بد من الخروج من دائرة الشلل، وذلك عن طريق التحلي بروح جديدة من التصميم والإيمان، فإن ما يحتاجه العالم من المحفل البيئي هو إيجاد حلول متكاملة بدلاً من الحلول الجزئية وكذلك العمليات التي تعزز الإدماج لا الاستبعاد وقالت إن الفقر والتدهور الإيكولوجي والصراعات وعدم الأمان إنما هي أعراض لأمراض مشتركة تتمثل في الظلم البيئي والاجتماعي، ويمكن علاجها بالتنمية المستدامة. وقالت إن قمة الأرض الثانية ينبغي ألا تظل مجرد ذكرى لآمال وتطلعات لم تتحقق بعد، بل ينبغي أن تكون تتويجاً للعملية التي بدأت في استكهولم، في شكل مؤتمر عالمي للتنمية المستدامة وإزالة الفقر كما ينبغي تنفيذ الالتزامات

الدولية المنبثقة من جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا كاملا. ولا بد أن تشارك جماعات المجتمع المدني ومنظماته مشاركة واسعة وفعالة في صنع القرارات المتعلقة بالمسائل البيئية ولا بد أيضا من كفالة مشاركة الشباب والمسنين والنساء والشعوب الأصلية على حد سواء.

١٤ - ورحبت بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإقامة حوار دائم مع المنظمات غير الحكومية، ولكنها شددت على ضرورة إشراك المجتمع المدني بمستوى أعلى كثيرا مما هو الآن. وهذه المسألة تكتسب أهمية خاصة في العملية المفضية إلى قمة الأرض الثانية. فتلك المنظمات تشغل وضعاً يمكنها من أن تقوم بدور رئيسي في رصد الامتثال للاتفاقات الدولية من قبل الحكومات والمنظمات الدولية. وفي نفس الوقت لا بد لمنظومة الأمم المتحدة أن تحترس من المخاطر الكامنة في الشراكات مع المنظمات التجارية بالرغم من أنها قد تكون مثمرة.

١٥ - ألقى السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيانا استهلاليا أيضا. وبعد أن أوجز تسلسل الأحداث التي أدت إلى عقد المحفل البيئي الوزاري العالمي الأول، أعرب عن تقديره للسلطات السويدية لإسهامها في تنظيم المحفل في السويد، حيث رأى برنامج الأمم المتحدة للبيئة النور نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لعام ١٩٧٢. وشكر أيضا لجنة الممثلين الدائمين والمنظمات غير الحكومية للإسهامات التي قدمتها.

١٦ - إن تقرير توقعات البيئة العالمية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٩، يسلط الضوء على مشاكل متنامية - اختلال التوازن في الإنتاجية وتوزيع السلع والخدمات والنمو السكاني السريع، وتزايد أوجه الظلم في التوزيع العالمي للتنمية وعدم كفاية القيادة البيئية، والأزمة العالمية في المياه العذبة، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية واستنفادها، وتدهور الأرض. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه منذ عام ١٩٧٢، وبخاصة في ميدان المؤسسات والتشريعات، فإن الطريق لم يزل طويلا. ومع ذلك فالرسالة في أساسها تدعو للتفاؤل - لأن البشرية تمتلك الموارد البشرية منها والمادية، لمعالجة مشاكل الفقر الرئيسية وضرورة تغيير أنماط الاستهلاك. وسيكون على جمعية الألفية للأمم المتحدة الاضطلاع بمهمة مناقشة دور المنظمة في القرن الحادي والعشرين، ويمكن للمحفل الوزاري أن يقدم إسهامات مهمة في ذلك النقاش، وأيضا في استعراض التقدم المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢.

باء - الحضور

١٧ - مثلت في الدورة الدول الأعضاء التالية في مجلس الإدارة[١]:

أنتيغوا وبربودا	ألمانيا
الأرجنتين	هنغاريا
النمسا	الهند
جزر البهاما	إندونيسيا
بيلاروس	إيران (جمهورية الإسلامية)
بلجيكا	إيطاليا
بنن	جامايكا
بوتسوانا	اليابان
البرازيل	كازاخستان
بوركينا فاسو	الجماهيرية العربية الليبية
الكاميرون	ملاوي
كندا	المكسيك
الصين	هولندا
كولومبيا	نيوزيلندا
جزر القمر	نيجيريا
كوبا	النرويج
الدانمرك	باكستان
مصر	بولندا
فرنسا	جمهورية كوريا
غامبيا	جمهورية مولدوفا

الاتحاد الروسي
ساموا
المملكة العربية السعودية
السنغال
سلوفاكيا
السودان
الجمهورية العربية السورية
تايلند
تركيا
أوغندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الولايات المتحدة الأمريكية
فنزويلا

١٨ - ومثلت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة لكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة بمراقبين:

الجزائر
أنغولا
استراليا
البحرين
بنغلاديش
بربادوس
بوتان
بروني دار السلام
كمبوديا
الرأس الأخضر
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
الكونغو
كوت ديفوار
كرواتيا
قبرص
الجمهورية التشيكية
جيبوتي
أريتريا
أثيوبيا
فنلندا
غابون
اليونان
غينيا - بيساو
العراق
لبنان
ليسوتو
ليبيريا
ليتوانيا
لكسمبرغ
مدغشقر
ماليزيا
ملديف
مالي
مالطة
موريتانيا
موريشيوس
موناكو
منغوليا
المغرب
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
نيبال
نيكاراغوا
النيجر
عُمان
بيرو
الفلبين
البرتغال
رومانيا
رواندا
سنغافورة
أيرلندا
إسرائيل
الأردن
كينيا
كيريباتي
الكويت
قيرغيزستان
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لاتفيا
تونس
تركمانستان
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة
سلوفينيا
جنوب أفريقيا
أسبانيا
سري لانكا
سوازيلند
السويد
سويسرا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا
توغو
فانواتو
فييت نام
اليمن
زامبيا

١٩ - وشارك في الدورة أيضاً مراقب فلسطين لدى الأمم المتحدة.

٢٠ - ومثلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة التالية ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٢١ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

كما مثلت أيضاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٢ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

أمانة الكمنولث، الجماعة الأوروبية، مفوضية هلسنكي، جامعة الدول العربية، مجلس منظمة

الشمال للوزراء، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، الإتحاد العالمي للحفظ.

٢٣ - إضافة إلى ذلك، تم تمثيل ٤٧ منظمة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص بمراقبين.

جيم - أعضاء المكتب

٢٤ - صادق المجلس، في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، على تعيين السيد حسين موني ميبودي (جمهورية إيران الإسلامية)، للعمل مقررا، بدلا من السيد حسين فاداي (جمهورية إيران الإسلامية)، الذي لم يتمكن من إكمال فترة ولايته.

٢٥ - واصل بقية أعضاء المكتب الذين انتخبهم المجلس في دورته العشرين العادية العمل كل بصفته السابقة في الدورة الاستثنائية السادسة وفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي. وتبعاً لذلك تألفت هيئة مكتب المجلس في المنتدى البيئي الوزاري العالمي/دورته الاستثنائية السادسة على النحو التالي:

الرئيس:

السيد لازلو ميكلوس (سلوفاكيا)

نواب الرئيس:

السيد جان ب. نسنغيومفا (بوروندي)

السيد لياندرو أريلانو (المكسيك)

السيد جان برونك (هولندا)

المقرر:

السيد حسين - موييني ميبودي (جمهورية إيران الإسلامية)

٢٦ - وترأس السيد جيل لارسن (السويد) الجلسة الختامية للدورة، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

دال - وثائق التفويض

٢٧ - وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي، فحص المكتب وثائق تفويض الممثلين الحاضرين للدورة ووجد أن وثائق التفويض سليمة ومطابقة للأصول، وقدم تقريراً بذلك إلى المجلس الذي وافق على تقرير المكتب في الجلسة العامة الخامسة من الدورة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

هاء - إقرار جدول الأعمال

٢٨ - أقر المجلس في الجلسة العامة الأولى، جدول الأعمال التالي للدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.VI/1):

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم الدورة:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم عمل الدورة.

٣ - وثائق تفويض الممثلين.

٤ - التحديات البيئية الرئيسية في القرن الجديد.

٥ - القطاع الخاص والبيئة - التحضير للقرن الحادي والعشرين.

٦ - المجتمع المدني - مسؤوليته ودوره إزاء البيئة في عالم سائر في العولمة.

٧ - تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨ - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٩ - إعلان مالمو.

١٠ - جدول الأعمال المؤقت للمنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١١ - اعتماد التقرير.

١٢ - اختتام الدورة.

واو- نظيم عمل الدورة

٢٩ - في الجلسة العامة الأولى، نظر المجلس في تنظيم عمل الدورة على ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم العمل والجدول الزمني المؤقت للاجتماعات المقترح من المدير التنفيذي (UNEP/GCSS.VI/1/Add.1 و Add.1/Corr.1).

٣٠ - اتفق المجلس على أن يتم تناول بنود جدول الأعمال التالية في الجلسات العامة المنظمة في شكل مشاورات وزارية: البند ١ (افتتاح الدورة)، والبند ٢ (تنظيم الدورة)، والبند ٣ (وثائق تفويض الممثلين)، والبند ٤ (التحديات البيئية الرئيسية في القرن الجديد)، والبند ٥ (القطاع الخاص والبيئة)، والبند ٦ (المجتمع المدني)، والبند ٩ (اعلان مالمو)، والبند ١١ (اعتماد التقرير) والبند ١٢ (اختتام الدورة).

٣١ - قرر المجلس أيضاً أن ينشئ لجنة جامعة، برئاسة السيد ليندرو أريلانو، نائب رئيس المجلس، للنظر في البند ٧ من جدول الأعمال (تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة) والبند ٨ (مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١) والبند ١٠ (جدول الأعمال المؤقت للمنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة).

٣٢ - قرر المجلس كذلك أن ينشئ فريقا عاملا مفتوح العضوية برئاسة السيد جيل لارسن (السويد) وعضوية أساسية من ثلاثة ممثلين من كل مجموعة إقليمية، للنظر في البند ٩ من جدول الأعمال (إعلان مالمو) لإفادة الجلسة العامة بذلك.

الفصل الثاني
سرد المحاضر

ألف - التحديات البيئية الرئيسية في القرن الجديد

٣٣ - تناول المنتدى في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، بالبحث البند عاليه (٤) من جدول الأعمال. وقدم السيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة السيد كونارد فون مولتك مقدم وقائع الاجتماع، جنباً إلى جنب مع المتحدثين الزائرين اللذين دعيا للإدلاء بتقديماتهما وهما: السيد ماريو مولينا، الحائز على جائزة نوبل والأستاذ بمعهد ماستوشتس للتكنولوجيا؛ والسيد م. س. سواميناثان الخبير في ''الثورة الخضراء'' ورئيس التكنولوجيا البيئية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٣٤ - وفي ملاحظاته الافتتاحية، شرح السيد فون مولتك بأن عقد هذا الاجتماع بشكله الذي ليس له نظير، حيث يجمع بين وزراء الحكومات ويقوم بعملية التقديم أحد العلماء لمناقشة القضايا العالمية الناشئة، إنما يبرهن على الاستعداد لتجريب الأشكال المؤسسية الجديدة. ومع ذلك فإنه يعتقد أن من الضروري لمثل هذا المنتدى أن يكون مُبدعاً بالنظر لطبيعة المشاكل المعنية.

٣٥ - وفي تقديمه تصدى السيد مولينا لقضايا التداخل بين العلم والسياسات، مع الإشارة بصفة خاصة إلى المشاكل المتعلقة بالغلاف الجوي ألا وهي استنفاد الأوزون، وتأثيرات الاحتباس الحراري وتلوث الغلاف الجوي. ووجه الانتباه إلى صعوبة القطع بصورة علمية بما إذا كانت الظاهرة الجوية

المُتَصَورة هي نتيجة للأنشطة البشرية أم لا. وأشار إلى ضرورة الخروج من دائرة العلم في بعض المناسبات وإصدار أحكام قيمية. وفي الختام قال إن نجاح بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون يرجع إلى حد كبير إلى الصندوق متعدد الأطراف الذي نقل قدراً صغيراً نسبياً من الموارد لمعالجة مشكلة عالمية. وأعرب عن اعتقاده أن من الضروري تناول المشاكل الجوية الأخرى الناشئة بنفس الطريقة.

٣٦ - تناول السيد سواميناثان قضايا الأمن الغذائي والقدرة الاقتصادية للحصول على الأغذية والماء في مواجهة ضغوط سكانية متزايدة السرعة. وأشار إلى ضرورة اتباع نهج يشتمل على الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وقيام المجتمع المحلي بحفظ الأنواع البرية التقليدية والأصناف الشعبية للنباتات ووضع نموذج جديد يُعطي للسكان المحليين في محميات المحيط الحيوي دوراً في إدارته. وبصدد التشديد على ضرورة الاعتراف بالصون المحلي والمعارف الخاصة بالنباتات ومكافأتها، أعرب عن اعتقاده بأن منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واتحاد حفظ أنواع النباتات الجديدة عليها تنسيق أنشطتها مع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وقال إن ثورة الجينات وثورة التقنيات الإيكولوجية وثورة المعلومات كلها عناصر ناشئة، وإن كان من الضروري تعريف السكان الريفيين المحليين بأحدث المعلومات وذلك بصورة مناسبة، عن طريق التعليم بالممارسة. وفي الختام شدد على أن وزراء البيئة يحتاجون إلى حفظ ودعم الأسس الإيكولوجية للأمن الغذائي.

٣٧ - وعقب التقديمات، قدم ٣٢ وزيراً ورئيس وفد إسهامات شفوية. ورحب المشاركون بالحوار المفتوح والنهج المبتكر الذي ابتدعه المحفل. ويرد في الفقرات أدناه مجمل للمسائل التي تناولتها المناقشة.

٣٨ - ومن التحديات البيئية الرئيسية التي تم تحديدها، تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأرض بما في ذلك التصحر وإزالة الغابات، وأزمة المياه - أهم القضايا البيئية في القرن الحادي والعشرين - والآثار المترتبة عن ذلك على الأمن الغذائي إضافة إلى ازدياد حالات الطوارئ البيئية وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والتهديد الكيميائي. وتعتبر المشاكل المتعلقة باستخدام مادة الزرنيخ مشاكل بيئية خطيرة في بلدان معينة.

٣٩ - ومن الأسباب الأساسية للتدهور البيئي التي تم تحديدها التأثير السلبي للاقتصاد المعولم، وعبء الديون والفقر وأنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدام وكذلك دور الوسائل الإعلامية في تشجيع الاستهلاك الضخم وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والتوزيع غير المتوازن للاستثمار الخاص في البلدان النامية.

٤٠ - وجرى تسليط الضوء على العلاقة بين العلوم والسياسات البيئية، إضافة إلى الحاجة إلى تقليل أوجه عدم التيقن العلمي، إذ أن السياسات البيئية تستند إلى قاعدة من البحوث العلمية. ووردت الإشارة إلى أن تغيراً كبيراً قد طرأ، في العقود الأخيرة، في الرؤية العامة للعلوم والتكنولوجيا، والتي تحولت من كونها جزءاً من المشكلة إلى كونها جزءاً من الحل.

٤١ - جرى تأكيد على إمكانيات التكنولوجيات الجديدة، وعلى وجه التحديد التكنولوجيات السليمة بيئياً وتكنولوجيا المعلومات، لمجابهة التحديات البيئية، إضافة إلى الحاجة إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٤٢ - وبرزت الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص وتطوير أخلاقيات مشتركة جديدة للاستدامة البيئية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالثورة الجينية التي لم تتح منافعها حتى الآن للفقراء لزيادة انتاج محاصيلهم.

٤٣ - وشملت المناقشة الحاجة إلى إدماج الاعتبارات البيئية في صلب عمليات صنع القرارات الاقتصادية وأهمية مراعاة الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية في تنفيذ الاتفاقيات البيئية، والعلاقة بين التجارة والبيئة.

٤٤ - وساد الاتفاق بشكل عام على أن المشاكل والحلول معروفة وأن الموارد والوسائل اللازمة للعمل أيضاً متاحة. وكل ما هو مطلوب هو وجود إرادة سياسية جديدة وشعور بمدى مساس الحاجة لاتخاذ الإجراءات. وذهب الرأي إلى أن الأولوية هي لتنفيذ وإنفاذ الصكوك القانونية البيئية التي تم الاتفاق عليها سلفاً.

٤٥ - وجرت مناقشة الحاجة إلى استعراض المؤسسات والبنى البيئية على ضوء التهديدات البيئية لهذا القرن الجديد. ومع الترحيب بالتقدم الذي تحقق حتى الآن، جرى الاتفاق على ضرورة تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونهوضه بدور رائد في الترويج لاتخاذ نهج كلي شامل إزاء القضايا البيئية على سبيل المثال لا الحصر، في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولا بد من زيادة الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحسين انتظام تدفقها.

٤٦ - وتم الاتفاق بالإجماع أيضاً على ضرورة خلق شراكة عالمية جديدة بين الشمال والجنوب لمواجهة التحديات البيئية للقرن الجديد. وطُرحت فكرة وضع استراتيجية عالمية للتنمية المستدامة. واقترح أيضاً أن يتضمن الإعلان المنتظر أن يعتمده المحفل، جدول أعمال للعمل بحيث يمكن رصد تنفيذه في الاجتماعات المقبلة.

باء - القطاع الخاص والبيئة - التحضير للقرن الحادي والعشرين

٤٧ - تناول المحفل بالبحث هذا البند (البند ٥)، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقدم السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد لين سي يان، نائب رئيس بنك ماليزيا والمستشار المالي للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بصفته منسقاً للاجتماع. وقدم أيضاً ثلاثة متكلمين ضيوف دعوا لإلقاء كلمات: وهم السيد خورخين دورمان، رئيس مجلس إدارة أفنتس (AVEN-TIS)؛ والسيد مساشي كانيكو رئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة نيكو (NIKKO) للائتمانات المحدودة؛ والسيد ب. بروك كبير الموظفين التنفيذين لمجموعة شركات تيترا باك (Tetra Pak).

٤٨ - وصف السيد دورمان، في العرض الذي قدمه، الملامح الرئيسية للاقتصاد الجديد (نمو عال؛ وقيمة مضافة عالية؛ قائم على البحوث والتنمية والملكية الفكرية؛ تدفعه المعلومات والتكنولوجيا؛ وموجه لتوفير الخدمات؛ ويولد معارف ومعلومات جديدة) وقارن بينه وبين الاقتصاد القديم (الانتاج والتوزيع بالجملة للسلع المادية؛ ونمو بطيء وطولي؛ وانخفاض الإمكانات الابتكارية؛ وإسهامات موارد مادية؛ وكبر التأثير البيئي). وبفضل التحول في التعليم، ساعد الاقتصاد الجديد في تخفيف المشاكل البيئية التي نشأت عن الفقر. وساعدت لامركزية أماكن الوظائف، عن طريق الاتصالات الحديثة، في خلق فرص عمل جديدة في مناطق نائية وفي بلدان نامية أيضاً. وكنوع من التطوير للاقتصاد القديم، ولكنه يحقق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية مع تقليل النفايات، يمتلك الاقتصاد الجديد المفتاح للتنمية المستدامة. ولكن لكي يكون الابتكار مقبولاً لا بد أن يكون مرتبطاً بأصحاب المصلحة. وللمساهمة في حل المشاكل لا بد من حماية حقوق الملكية الفكرية واستحداث أشكال جديدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستغلال جميع الفرص التي يتيحها الاقتصاد الجديد.

٤٩ - أوضح السيد كانيكو كيف أن صندوق نيكو إيكو (Nikko Eco) في اليابان استطاع أن يبدأ ويطور الاستثمار الذي يعي المسؤولية الاجتماعية فقد وقع الاختيار على

الشركات التي تقوم بهذا الاستثمار بناءً على سلسلة من معايير القياس لدراسة مدى قدرتها على الإسهام الإيجابي في البيئة والحفاظ عليها. وعلى الرغم من عدم معرفة المستهلكين بهذا الصندوق فإنه استطاع أن يجتذب عدداً هائلاً من المستثمرين خصوصاً من النساء الشابات حتى أنه صار اليوم واحداً من اتحادات الشركات الرائدة. وقد قدمت نحو ٣٦ شركة أخرى صناديق مماثلة وتجاوزت قيمة السوق المتاحة لها حالياً ٢ مليار دولار. ويمكن زيادة أعداد هذا النوع من الصناديق من خلال تخفيض الضرائب على عوائد الاستثمارات الخضراء، ووضع معيار موحد لإعداد التقارير والمحاسبات البيئية، وإصدار تقارير بيئية إجبارية. وقد عادت هذه الصناديق بفوائد على المستثمرين (بأن أتاحت لهم أدوات الاستثمار فيما يحمي البيئة)، وعلى الشركات (حيث جعلت من ''قوائم المنتجات الخضراء'' قيمة إضافية لمنتجاتها) والبيئة (من خلال إنفاذ التشريعات البيئية).

٥٠ - تحدث السيد بروك بإيجاز عن تاريخ ودور صناعة تغليف السوائل مشدداً على أن تحليل دورة حياة المنتج يتيح للتغليف الجيد أن يوفر موارد في سلسلة الاستهلاك وفي الوقت ذاته يحقق دوره الوقائي. وحذر من استخدام الأدوات البيئية والإعلانات البيئية في تسويق المنتجات خصوصاً حيث لا توجد معايير ثابتة وموحدة. وقال إن التحولات السريعة النابعة من العولمة تؤدي إلى تآكل دور الدولة في مكافحة التدهور البيئي. فإن الاستخدام الرشيد للموارد يعني في بعض المجالات أن شركات القطاع الخاص تسبق الحكومات في إدارة الموارد. ويتمثل دور الصناعة في توفير المنتجات المأمونة بيئياً على نحو يتسم بالمسؤولية مع مراعاة الاعتبارات البيئية في تصميمها وفي رصد أدائها في ضوء مؤشرات محددة. إن سياسات إعادة التدوير لا تفيد كثيراً ما لم يكن المستهلكون على دراية بكيفية الاستفادة منها. ولهذا فإن توفير هذه التوعية والمعلومات يعتبر دوراً هاماً بالنسبة للحكومات، إلى جانب وضع معايير وتعريفات وتصميم للأدوات الاقتصادية الملائمة التي يمكن لقطاع الصناعة أن يستفيد بها. وترهن حلول هذه المشاكل في المستقبل ليس على تعاون أصحاب المصالح وإنما على كيفية تعاونهم فيما بينهم.

٥١ - وفي أعقاب هذه التقديمات، ألقى ٣٢ من الوزراء ورؤساء الوفود كلمات شفهية. وفي أثناء المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال، طرحت القضايا التالي بيانها من جانب مختلف الوزراء ورؤساء الوفود.

٥٢ - نوقش دور ومواصفات كل من الاقتصاد ''الجديد'' والاقتصاد ''القديم'' فيما يتعلق بالبيئة، وكذلك العلاقة التبادلية بينهما. كذلك شددت المناقشات على الدور المهم الذي تنهض به المشاريع الصغيرة والمشاريع متوسطة الحجم في كثير من البلدان.

٥٣ - إن القوة الدافعة للاقتصاد الجديد تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإسهامها المحتمل في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية. كذلك فإن المعلومات والتعليم لهما أهمية كبرى لتمكين المستهلكين من الاختيار المستنير.

٥٤ - سلطت المناقشات الأضواء على القطاعات الناشئة في الاقتصاد الجديد وتشمل الثورة البيولوجية والثورة التكنولوجية الأحيائية والمكونات الأخلاقية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

٥٥ - نوقشت أيضاً ضرورة توضيح أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص والحكومة في تحقيق التنمية المستدامة، جنباً إلى جنب مع ضرورة المصالحة بين الأهداف البيئية والمنافسة والربحية بين الشركات. كذلك فمن الضروري الرصد المتأني للتداخل بين التجارة والبيئة وإنشاء مؤسسات قوية تستطيع أن تبحث في المنازعات التي يمكن أن تنشأ وتكفل اتفاقات بيئية تقف على قدم المساواة مع الاتفاقات التجارية.

٥٦ - ومن الممكن تحديد مسؤولية القطاع الخاص باستخدام مبدأ الملوث يدفع مع اشتراط استخدام أفضل الممارسات المتاحة. كذلك فإن وضع نظم المسؤولية عن الضرر يعتبر خطوة لها قيمتها، كذلك شددت المناقشات أيضاً على أهمية النهج التحوطي. كما وردت الإشارة أيضاً إلى ضرورة تجنب نقل الصناعات الملوثة وما يصحبها من مشاكل إلى مناطق تفتقر إلى القدرة على تناولها، وخاصة في البلدان النامية.

٥٧ - تطرقت المناقشات إلى ضرورة وضع ما يمكن أن تقبله الشركات من مقاييس ومعايير بيئية ومؤشرات لأدائها البيئي، وطرح اقتراح بضرورة أن يقدم القطاع الخاص تقارير نظامية كما طرح اقتراح وضع مدونات للسلوك البيئي لدوائر الأعمال.

٥٨ - أشارت المناقشات إلى ضرورة ''تخضير'' الأسواق المالية الدولية، وبالذات فيما يتعلق بتقييم الآثار البيئية. وفي ذلك الصدد ظهر ما يدل على تأييد مبادرة التأمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٩ - نوقش دور الأدوات المالية والاقتصادية في تعزيز المسؤولية البيئية التي تتحملها الشركات، بما في ذلك تضمين التكاليف الخارجية في التكاليف الداخلية وذلك في سياق تعزيز الكفاءة الإيكولوجية. كما أن البداية الإيجابية التي حدثت مع بروتوكول كيوتو يمكن أن تطبق في مجالات أخرى.

٦٠ - وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا البيئية فإن هناك ضرورة لوجود شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر وإتاحة فرص العمل. وقد شددت المناقشات على دور المستهلكين المتعلمين في تعزيز الاقتصاد الذي يراعي دورة الحياة بأكملها. وطرح اقتراح بوضع مدونة سلوك جديدة للشركات تتركز على ضرورة الاهتمام بالصالح العام. وتم في المناقشات الإعراب عن تأييد المبادرة المدمجة العالمية المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة.

جيم - المجتمع المدني - مسؤوليته ودوره إزاء البيئة في عالم سائر في العولمة

٦١ - تناول المنتدى بالبحث هذا البند (البند ٦) من جدول الأعمال في جلسته العامة الرابعة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقدم السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد روبرت لامب، مدير مؤسسة التليفزيون لأغراض البيئة، بوصفه منسق الاجتماع، وقدم أيضاً المتكلمين الضيوف المدعوين لإلقاء كلمات وهم: السيد تشارلز اليكزاندر المحرر الدولي بمجلة التايم؛ والسيدة يولاندا كاكابادسي رئيسة الاتحاد العالمي للحفظ - الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ والسيد مارتن خور، مدير شبكة العالم الثالث.

٦٢ - أبرز السيد اليكزاندر، في ملاحظاته الافتتاحية، أهمية المجتمع المدني ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية الحرة، على وجه التحديد، في توجيه الانتباه إلى المشاكل الناشئة وفي كشف الفساد والممارسات السيئة. بيد أنه مقارنة بتغطية الأحداث المحلية، فإن المشاكل البيئية العالمية لا تحظى بالتغطية البارزة في كثير من وسائط الإعلام التجارية ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. وحيثما كانت الحكومات تضع في حساباتها كبير الاعتبار لاتحادات جماعات الضغط فإن تنفيذ التشريعات البيئية غالباً ما يكون بطيئاً. فالشركات تتغير، ويعني الاهتمام المتزايد بالمنتجات الخضراء، أنها تروج لرسالة البيئة بالاشتراك مع وسائط الإعلام. غير أن الحكومات ينبغي أن تعطي المنظمات غير الحكومية نفس الوسائل الميسرة لمصالح أصحاب الأعمال. ولضمان اعتماد تشريعات بيئية سليمة يجب إيقاف تمويل

حملات الشركات. ففي القرن المقبل ليس هناك بديل لأسلوب الحياة المبني على التنمية المستدامة؛ ولا بد من حمل القادة للاقتناع بنفس هذا الاستنتاج.

٦٣ - أشارت السيدة كاكابادسي، في ملاحظاتها الافتتاحية، إلى أنه بالرغم من أن المنظمات غير الحكومية مستبعدة من الحوار واتخاذ القرارات حتى الآن، فإنها، في هذا العالم السائر في العولمة، حققت انتشاراً واسعاً وبدأ ينظر إليها باطراد كشريكة مسؤولة. فهي تتفاعل الآن على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. فالأنواع الكثيرة من مجموعات المجتمع المدني تتكلم بعدد من الأصوات المختلفة ولا يسهل تصنيفها إلى فئات وتقوم بدور سد الفجوات بين الجهات المختلفة. وهي تشوبها جوانب ضعف مثل مشاكل تمثيلها وقصور القدرات المؤسسية عن طرح المقترحات والتفاوض والتداخل. ولا بد للمنظمات الوطنية والدولية أن تضع إطاراً واضحاً للحوار والتضافر والمشاركة والمتابعة يضمها مع مجموعات المجتمع المدني، وتساءلت، في هذا السياق، عن مدى جدوى وضع نظام للاعتراف بشرعية هذه المجموعات. وفي الختام، أوضحت الفرق بين العمل في إطار العولمة والعمل للصالح العالمي.

٦٤ - أبرز السيد خور، في عرضه، القضايا الرئيسية من منظور مجتمع مدني، داعياً، على وجه التحديد، إلى المحافظة على الربط بين البيئة والتنمية ؛ وتغيير النموذج الاقتصادي المأخوذ عن الشمال؛ وتفعيل مفهوم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتعلق بالمسؤولية المشتركة وإن كانت متمايزة؛ وإصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تروج حالياً لأنواع خاطئة من الأنماط الاستهلاكية؛ وإعادة النظر في نظام حقوق الملكية الفكرية؛ وتجنب الأخطاء السابقة في تقييم التكنولوجيا واختيارها؛ وتطبيق دروس من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة على كيفية إعطاء فرصة للزراعة الايكولوجية المستدامة التي لا تلقى الاهتمام الواجب. وتحدث عن عدد من الطرق لتحسين مساهمات المجتمع المدني، ثم شدد على ضرورة تقوية علاقاته مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما كانت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالمقار وبالمكاتب الإقليمية على حد سواء. وفضلاً عن ذلك ينبغي أن تتضافر جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع جهود المنظمات غير الحكومية على نحو أوسع بكثير مما هي عليه الآن.

٦٥ - وبعد هذه التقديمات ألقى ٣٠ من الوزراء ورؤساء الوفود بيانات شفهية، وناقشوا القضايا المطروحة.

٦٦ - لوحظ أن الاجتماع الحالي هو أول اجتماع يشهد مناقشات متفاعلة حول دور ومسؤولية المجتمع المدني تجاه البيئة على مستوى الوزراء في منتدى حكومي دولي. ومثل هذا الحوار أمر يلقى الترحيب.

٦٧ - أُقر في الاجتماع بالدور الفريد الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية، على الصعد المحلية والإقليمية والقطرية والدولية، في إدراج القضايا البيئية في جدول الأعمال وفي الدعوة إلى الابتكار الاجتماعي. وهذا الدور يكتسب أهمية متزايدة، ويشهد على ذلك التزايد المشهود في عدد وتنوع ممثلي المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك فلا بد من تعميق الإحساس بوحدة الهدف الذي تسعى إليه جميع الجهات الفاعلة والمجتمع الوطني والدولي، ولا بد أيضاً من الارتفاع بمستوى تنسيق جهودهم جميعاً تلافياً لتشتت الجهود.

٦٨ - إن التصدي للتحديات البيئية في العالم والحرص على استدامة السياسات البيئية يتطلبان التعاون والمشاركة الكاملة من جانب الأطراف الفاعلة في المجتمع، ومن بينها المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والسكان الأصليين، والسلطات المحلية، والأوساط العلمية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص والحكومات وتم اقتراح أن قيام ائتلاف يضم المجتمع المدني والقطاع المدني والقطاع الحكومي على الصعيدين الوطني والاقليمي، من شأنه أن يساعد في بناء

الثقة في عمليات صنع القرار ويؤدي إلى قرارات واقعية وقابلة للتنفيذ. وينبغي تعزيز دور المجتمع المدني في إعداد وإبرام المعاهدات البيئية الدولية.

٦٩ - وتمت الإشارة أيضاً إلى الدور الذي أداه مجتمع المنظمات غير الحكومية في إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي الترويج للاتفاقات البيئية العالمية، فضلاً عن إذكاء الوعي العام البيئي وفي تعزيز الالتزام بالشفافية واتباع الممارسات غير الفاسدة في مجال صنع القرارات البيئية. وطرحت اقتراحات تدعو اليونيب إلى تقوية شراكاته مع المنظمات غير الحكومية، بوسائل من بينها آلية التشاور، ونقاط الاتصال والاتصال عن طريق الشبكات.

٧٠ - واتُفق على أن مجتمع المنظمات غير الحكومية يمكن أن يكون حلقة وصل مفيدة بين التنمية والبيئة؛ والسياسات والإجراءات؛ والتكنولوجيا والمسائل الروحية؛ والعلم والتقاليد؛ ومناطق الريف ومناطق الحضر؛ والقطاعات الرسمية والقطاعات غير الرسمية؛ والقاعدة الشعبية والحكومات.

٧١ - رئي أن تنوع المجتمعات المدنية وتباين طبائعها وأدوار الأطراف الفاعلة فيها تمثل تحدياً وفرصة مواتية في آن واحد. وطرحت قضايا تتعلق بالقدرة التمثيلية لمجموعات المجتمع المدني وقدرتها على التقيد بالشفافية والمساءلة، كما طرحت مسألة مدى ما لديها من قدرات إدارية وافية تمكنها من التصدي الواجب لقضايا صنع السياسات. ونوقش أيضاً دور المنظمات غير الحكومية في تدابير تقييم الآثار البيئية وغير ذلك من قضايا السياسات البيئية. وأعرب عن القلق إزاء استمرار النزاعات المسلحة في أفريقيا بما لها من تأثيرات سلبية على البيئة، وتم التشديد على دور المرأة في المجتمع ومدى تعرضها للآثار البيئية الضارة وضرورة إشراكها في عمليات رسم السياسات وصنع القرار.

٧٢ - وفيما يتعلق بإعداد إستعراض العشر سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تم الإعراب عن ضرورة تأكيد أهمية تضمين جميع القطاعات ذات الصلة في المناقشات والاجتماعات المرتبطة بالعملية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية، الأمر الذي يسهم في تعزيز الثقة في مجال صنع القرار على الصعيد العالمي وفي تحقيق القرارات وتنفيذها. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من إنشاء ائتلاف يضم المجتمع المدني والقطاع الحكومي على المستويين الوطني والإقليمي.

٧٣ - ووردت الإشارة في المناقشات إلى دور وسائل الإعلام في التثقيف والتوعية البيئية العامة، ورئي أن الضرورة تقتضي التوفيق بين طابع الإعلام التجاري والقوى المحركة له وبين التغطية الكافية للقضايا البيئية طويلة الأجل.

٧٤ - وتم التشديد على كفالة اطلاع الجمهور على المعلومات البيئية. وفي هذا الشأن طرح اقتراح بتكليف المدير التنفيذي باستكشاف إمكانية توسيع نطاق اتفاقية آرهوس بحيث يصبح عالمياً.

الفصل الثالث

إعلان مالمو

٧٥ - قدم السيد جيل لارسن (السويد) رئيس الفريق العامل مفتوح العضوية مشروع إعلان مالمو الوزاري (UNEP/GCSS.VI/L.3) وذلك في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي نفس الاجتماع اعتمد الإعلان دون إجراء أي تغيير عليه (للحصول على النص انظر المرفق الأول أدناه، المقرر د إ- ١/٦).

الفصل الرابع

تقرير اللجنة الجامعة

٧٦ - قدم السيد برنارد أو. كومودهو (كينيا)، مقرر اللجنة، تقرير اللجنة الجامعة (UNEP/GCSS.VI/L.2)، وذلك

في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي نفس الاجتماع أخذ المجلس علماً بالتقرير (انظر المرفق الثاني أدناه للحصول على النص).

٧٧ - واشتمل تقرير اللجنة على ثلاثة مشاريع مقررات موصى بها لكي يعتمدها المجلس. واعتمدت مشاريع المقررات دون إجراء أي تغيير (للحصول على نصوص المقررات، انظر المرفق الأول أدناه).

الفصل الخامس
اعتماد التقرير

٧٨ - اعتمد هذا التقرير في الجلسة الخامسة من الدورة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، على أساس مشروع التقرير بصورته الواردة في الوثيقة UNEP/GCSS.VI/L.1 و Add.1 وعلى أساس أن توكل للمقرر مهمة وضع الصورة النهائية للتقرير وذلك على ضوء المناقشات اللاحقة.

الفصل السادس
اختتام الدورة

٧٩ - استمع المجلس في الجلسة الخامسة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى بيان ختامي من السيدة بريجيت دال رئيسة البرلمان السويدي. وقالت السيدة دال إنه من المناسب أن يعقد المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول في السويد، التي سبق أن استضافت في عام ١٩٧٢ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي أدى بدوره إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨٠ - وقالت إن النهج الذي اعتمده الاجتماع الحالي هو النهج الصحيح: تحديد التحديات وضمان تأييد القطاع الخاص والاعتماد على أولئك المتأثرين بصورة مباشرة - أي المجتمع المدني. وقالت بيد أن الأمر ينقصه جانب واحد: المفوضين المنتخبين على أساس حر في المجالس المحلية والإقليمية والوطنية وعبر الوطنية - فالمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تعمل كمجموعات ضغط مهمة، غالباً ما تركز على قضية واحدة أو مجموعة واحدة من القضايا المترابطة، وقد لا يكون هيكلها الديمقراطي الداخلي مثالياً بصورة دائمة، فلذلك من الضروري أيضاً إشراك أولئك المسؤولين السياسيين المسؤولين أمام الناخبين. وأضافت قائلة بأن المواطنين في الوقت الحاضر حين يدركون أن القرارات تتخذ على مستوى رفيع جداً، قد يشعرون بأن دورهم في التأثير على تلك القرارات محدود للغاية لا بل غير موجود. فإذا ما أحس المواطنون بعدم وجود دور أو رأي لهم إطلاقاً، فكيف يمكن أن يتوقع منهم إجراء التغييرات اللازمة في أساليب حياتهم أو في أنماط استهلاكهم؟ فإذا ما أصبح السياسيون من ذوي البرامج الشعبية جزءاً واضحاً من عملية صنع القرار، فيمكنهم الرجوع إلى ناخبيهم والقيام بترجمة هذه القرارات أو تنفيذها. وقالت إن إحدى الوسائل التي يمكن ويجب أن تستخدم للوفاء بالالتزامات الناشئة عن مؤتمر قمة الأرض، تتمثل في وجود جهاز منتخب ديمقراطياً يكون بشكل برلمان وطني، إلى جانب أجهزة سياسية إقليمية ومحلية. ويمكن أن تكون جميع جداول أعمال القرن ٢١ المحلية بمثابة معالم تهدي الطريق إلى السلوك السياسي المستدام في جميع مستويات المجتمع.

٨١ - وفي ختام كلمتها، قالت إن الجهود المبذولة لمواجهة التحديات ينبغي أن تركز على المجالات الاستراتيجية الخاصة بالمياه والطاقة والنقل وإدارة النفايات وينبغي أن تستهدف الفقراء في المناطق الريفية النائية والأحياء الفقيرة المتضخمة. فهنا تكمن أشد أخطار الكوارث البيئية والاجتماعية وتكمن أيضاً أعظم الإمكانات لتحقيق نتائج ناجحة بتكاليف مقبولة.

٨٢ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام المنتدى الوزاري البيئي العالمي/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة.

الحواشي

(١) تقررت عضوية مجلس الإدارة بواسطة الانتخابات التي جرت في الجلسة العامة السادسة والخمسين من الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والجلسة العامة الثامنة والثلاثين من الدورة الرابعة والخمسين المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منتداه البيئي الوزاري العالمي/دورته الاستثنائية السادسة

رقم المقرر	العنوان	تاريخ الاتخاذ	الصفحة
دإ-٦/١	إعلان مالمو الوزاري	٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠	١٧
دإ-٦/٢	أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠	٢١
دإ-٦/٣	مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠	٢١
دإ-٦/٤	جدول الأعمال المؤقت للمنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠	٢٢

د إ-١/٦
إعلان مالمو الوزاري

إن مجلس الإدارة،

يعتمد إعلان مالمو الوزاري المرفق نصه للمقرر الحالي.

الجلسة الخامسة
٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠

المرفق
إعلان مالمو الوزاري

نحن وزراء البيئة ورؤساء الوفود الحاضرة في مالمو، السويد في الفترة ٢٩-٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ بمناسبة المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول، الذي يعقد إعمالاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ لمساعدة وزراء البيئة في العالم على التجمع لاستعراض القضايا المهمة البيئية الناشئة ورسم طريق للمستقبل،

إذ نشير إلى إعلان استكهولم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية[أ]، وإعلان ريو[ب]، وإعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[ج]، وكذلك إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة[د]،

وإذ يساورنا بالغ القلق بأنه بالرغم من الجهود الناجحة والمستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي منذ مؤتمر استكهولم وبالرغم من تَحَقُّقُ بعض التقدم، فإن البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم الحياة على الأرض لا تزال تتدهور بمعدل مزعج،

وإذ نؤكد من جديد أهمية الإسراع في تنفيذ الالتزامات السياسية والقانونية التي تعهد بها المجتمع الدولي، ولا سيما أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

واقتناعاً منا بأنه ينبغي على جميع البلدان بذل الجهود العاجلة والمتجددة بروح من التضامن، الدولي، واعترافاً بعدة أمور من بينها مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متفاوتة على النحو الوارد في إعلان ريو لإدارة البيئة من أجل تشجيع استدامة التنمية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل،

وإدراكاً منا بأن الأسباب الجذرية للتدهور البيئي العالمي تكمن في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل إنتشار الفقر وأنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، والتوزيع غير المنصف للثروة وعبء الديون،

وإذ ندرك كذلك أن النجاح في مكافحة التدهور البيئي رهن بالمشاركة الكاملة من جانب جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، وبوجود سكان مدركين ومثقفين، وباحترام تنوع القيم الخلقية والروحية والثقافية، وحماية معارف السكان الأصليين،

وإذ ندرك أن الاستعراض والتقييم لفترة عشرة سنوات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المزمع إجراؤه في عام ٢٠٠٢ سوف يوفر فرصة أخرى أمام المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات لتنفيذ تعهداته ولتعزيز التعاون الدولي المطلوب على وجه السرعة للتصدي للتحديات التي تفرضها التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين،

واقتناعاً منا بأن قمة الألفية للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة توفر فرصة فريدة للتناول على أعلى مستوى لدور الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، وإذ نشير في هذا الصدد إلى مقترحات

الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في تقريره ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''[هـ]؛ التي ستكون بمثابة أساس المناقشات أثناء تلك القمة،

وقد عقدنا العزم على المساهمة في هذه المحاولة التاريخية من منظور بيئي، وقد طلبنا إلى رئيس مجلس الإدارة بأن يضع المسائل التالية تحت نظر الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، جمعية الألفية،

نعلن أن:

التحديات البيئية الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين

١ - إن عام ٢٠٠٠ هو لحظة حاسمة في جهود المجتمع الدولي لضمان وقف وإصلاح الاتجاهات المتزايدة للتدهور البيئي الذي يهدد الاستدامة في هذا الكوكب ومن ثم فإن ثمة حاجة ملحة لتجديد التعاون الدولي الذي يقوم على الشواغل المشتركة، وعلى روح من الشراكة الدولية والتضامن.

٢ - وأن هناك تفاوتاً يدعو للقلق بين الالتزامات وبين الإجراءات العملية. ذلك أن الأهداف والمرامي المستهدفه المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتي اتفق عليها المجتمع الدولي مثل اعتماد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وزيادة الدعم للبلدان النامية ينبغي تنفيذها في الوقت المناسب. إن تعبئة الموارد المحلية والدولية بما في ذلك المساعدة الإنمائية بما يفوق كثيراً المستويات الحالية هو أمر ضروري لإنجاح هذه المحاولة.

٣ - إن الهيكل المتطور للقانون البيئى الدولي ووضع قانون وطني يمثلان الأساس للتصدي للتهديدات البيئية الرئيسية الماثلة اليوم، وإن كان يلزم توطيد ذلك بنهج أكثر تماسكاً وتناسقاً فيما بين الصكوك البيئية الدولية، وعلينا كذلك أن نعترف بالأهمية الرئيسية للامتثال البيئي والإنفاذ والمسؤولية وتعزيز مراعاة النهج التحوطي كما ورد في إعلان ريو وصكوك السياسات الهامة الأخرى وكذلك بناء القدرات.

٤ - إن توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠ التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة توفر تقييماً دامغاً للطبيعة الخطرة للتهديدات البيئية التي يواجهها المجتمع الدولي. فلا بد من إيلاء الاهتمام الخاص لأنماط الاستهلاك غير المستدامة فيما بين القطاعات الأكثر ثراء في جميع البلدان ولا سيما البلدان المتقدمة. فرعاية البيئة غير قادرة على مواكبة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ويفرض التعداد السكاني المتزايد بسرعة ضغوطاً متزايدة على البيئة.

٥ - إن التهديدات البيئية الناتجة عن الاتجاهات المتسارعة للتحضر ونشوء المدن العملاقه والمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها تغير المناخ وأزمة المياه العذبة العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي والبيئة، والاستغلال غير المستدام واستنفاد الموارد البيولوجية والجفاف والتصحر، وإزالة الأحراج بشكل غير منضبط، وزيادة الطوارئ البيئية، والأخطار الواقعة على صحة البشر والبيئة من جراء المواد الكيميائية الخطرة، والمصادر البرية للتلوث كلها تشكل قضايا ينبغي التصدي لها.

٦ - مع ذلك فإن هناك فرصاً لإصلاح هذا الوضع. ذلك أن الابتكارات التكنولوجية، ونشوء تكنولوجيات الاستخدام الكفوء للموارد التي يقوم فيها القطاع الخاص بدور رئيسي تمثل مصدراً للآمال الكبار ولزيادة فرص تفادي الممارسات المدمرة للبيئة التي كانت متبعة في الماضي بما في ذلك استعمال التكنولوجيات النظيفة.

٧ - ولمواجهة الأسباب الكامنة وراء التدهور البيئي والفقر علينا تدخيل الاعتبارات البيئية في صلب عملية صنع القرار، كما ويجب علينا أن نكثف جهودنا لتطوير

الإجراءات الوقائية والاستجابة المنسقة التي تشمل حسن الإدارة البيئية الوطنية وسيادة القانون الدولي، وزيادة الوعي والتثقيف وذلك لتسخير قوة تكنولوجيا الإعلام لهذه الغاية. وعلى جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تعمل معاً لمصلحة تحقيق مستقبل مستدام.

٨ - ومن الضروري أن يوضع المنظور البيئي في الاعتبار عند تصميم وتقييم وتأثير السياسات الخاصة باقتصادات الحجم الكبير. وكذلك ممارسات الحكومات والإقراض متعدد الأطراف ومؤسسات الائتمان مثل وكالات الائتمان التصديري.

٩ - إن اتجاهات العولمة في الاقتصاد العالمي مع ما يرافقها من مخاطر بيئية وفرص تتطلب من المؤسسات الدولية أن تتبع نهجاً جديدة وأن تشرك الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالعولمة بطرق جديدة. فعلينا أن نشجع اتباع نهج متوازن ومتكامل لسياسات التجارة والبيئة في سياق السعي لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لقرار اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثامنة.

١٠ - لا بد من التشديد على دور ومسؤولية الأمم بناء على إعلان ريو وكذلك دور ومسؤولية الفعاليات الرئيسية بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك لدى التصدي للتحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين. والحكومات هي الجهات الفاعلة الأساسية في هذه العملية، التي تعتبر الإجراءات التي تتخذها جوهرية في تنفيذ صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، وبناء القدرات المؤسسية وتعزيز التعاون الدولي.

القطاع الخاص والبيئة

١١ - ظهر القطاع الخاص كطرف فاعل عالمي له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا؛ وتستطيع الحكومات أن تؤدي، في هذا الشأن، دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية. وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص. كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنه ثقافة جديدة تدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ ''الملوث يدفع''، ومؤشرات الأداء البيئي، والإبلاغ عن هذا الأداء، واتباع نهج تحوطي في اتخاذ المقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا. ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها وكذلك ببذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

١٢ - يتعين مواصلة السعى من أجل الاستفادة من قدرة الاقتصاد الجديد على الإسهام في التنمية المستدامة، خصوصاً في مجالات تكنولوجيا الإعلام، وعلم الأحياء والتكنولوجيا الإحيائية؛ كما يجب إمعان النظر في الآثار الأخلاقية والاجتماعية؛ والإقرار بالاهتمام العام بالمعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك اهتمام المجتمعات الأصلية والمحلية بها، ويتعين أيضاً الدعوة إلى وضع مدونة أخلاق للشركات تضع الصالح العام نصب عينيها.

١٣ - إن الاتفاق العالمي الذي أقامه الأمين العام للأمم المتحدة بالمشاركة مع القطاع الخاص يعد أداة ممتازة لتحقيق مشاركة بناءة مع القطاع الخاص. ويتعين على اليونيب أن يعزز تعاونه مع القطاع الخاص وأن يهتم بالعلاقة بين الاستثمار المباشر الأجنبي والبيئة بغية التقليل قدر الإمكان من الآثار البيئية السلبية.

المجتمع المدني والبيئة

١٤ - يؤدي المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في دور

وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات واليونيب والمنظمات الدولية على تعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية.

١٥ - توصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والاهتمامات الشعبية، ومن هنا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز القيم والمقاصد البيئية المشتركة. وينهض المجتمع المدني بدور هام يلفت أنظار السياسيين إلى القضايا البيئية الناشئة، والتوعية الجماهيرية، وترويج الأفكار والنهج الابتكارية، والدعوة إلى الشفافية والنشاطات غير الفاسدة في مجال صنع القرارات البيئية.

١٦ - يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية، إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية. ولذا يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دوراً فعالاً في تهيئة مصير مستدام.

١٧ - إن العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.

١٨ - يجب علينا أن نولي اهتماماً خاصاً للأخطار المحدقة بالتنوع الثقافي والمعارف المتوارثة، لاسيما ما يتعلق منها بالمجتمعات الأصلية والمحلية، وهي أخطار قد تجرها العولمة. ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بإعلان الجمعية العامة عام ٢٠٠١ كعام دولي للحوار بين الحضارات.

١٩ - ويجب زيادة الاهتمام بمنظور التمايز بين الجنسين في صنع القرارات فيما يتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

٢٠ - إن الضرورة تقتضي وجود وسائل إعلامية محايدة وموضوعية على كافة المستويات في مجال إذكاء الوعي وتنمية القيم البيئية المشتركة في المجتمع العالمي، فوسائل الإعلام بمقدورها أن تخدم قضية التنمية المستدامة من خلال التعريف بالقضايا الناشئة، وزيادة الوعي والدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة.

استعراض عام ٢٠٠٢ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢١ - ينبغي أن يتولى مؤتمر دولي على مستوى القمة إجراء استعراض عام ٢٠٠٢ لتنفيذ ما أسفر عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على ألا يكون الهدف هو إعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١، فهو لم يزل سارياً كما هو، وإنما بث روح جديدة من التعاون والإسراع بناء على إجراءات متفق عليها في السعي المشترك نحو التنمية المستدامة. وبهذا الخصوص يتعين على الحكومات ألا تتوانى عن التصديق على كافة الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية، خصوصاً منها ما يتعلق بالمناخ والتصحر، والسلامة الأحيائية والمواد الكيماوية.

٢٢ - يتعين على الحكومات واليونيب أن تؤدي دوراً رئيسياً في الإعداد لاستعراض عام ٢٠٠٢ لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وأن تحرص على الدراسة الوافية للبعد البيئي في التنمية المستدامة بناء على تقييم إجمالي لحالة البيئة العالمية كما يجب الإسراع في الترتيبات لهذا الاستعراض.

٢٣ - يجب أن يستهدف الاستعراض عام ٢٠٠٢ التصدي للتحديات الرئيسية أمام التنمية المستدامة، ولا سيما العواقب التي استشرت من جراء الفقر الذي يثقل كواهل نسبة كبيرة

من سكان الأرض، وما يقابلها من استهلاك ينم عن الإسراف والتبديد، واستخدام قاصر للموارد مما يؤدي إلى تواصل دوامة التدهور البيئي والفقر المتزايد.

٢٤ - يتعين على مؤتمر ٢٠٠٢ أن يستعرض متطلبات التعزيز الشديد للهيكل المؤسسي للإدارة البيئية الدولية بناء على تقييم احتياجات المستقبل للبنى المؤسسية القادرة على التصدي الفعال لشتى التهديدات المحيطة بالبيئة في عالم سائر في العولمة. كما يتعين تعزيز دور اليونيب في هذا الشأن كما يتعين توسيع قاعدته المالية وجعلها أيسر استشرافاً.

الخاتمة

٢٥ - مع بزوغ فجر هذا القرن الجديد، نجد بين أيدينا الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ليس بمفهومها التجريدي بل كواقع ملموس. فالتطورات غير المسبوقة في تكنولوجيا الإنتاج والمعلومات، وبزوغ جيل شاب يتسم بحس واضح بالتفاؤل والتضامن والتسليم بالقيم، وظهور المرأة ذات الوعي المتزايد والدور الناشط والفعال في المجتمع، لتشير جميعاً إلى انبثاق نوع جديد من الوعي. ففي وسعنا اختزال الفقر إلى نصف مستواه الحالي في عام ٢٠١٥ دون جعل البيئة تتردى، ويمكننا ضمان الأمن البيئي عن طريق الإنذار المبكر، كما يمكننا رفع مستوى التكامل بين السياسات الاقتصادية، ورفع مستوى التنسيق فيما بين الصكوك القانونية، ويمكننا أيضاً تحقيق رؤية لعالم خال من الأحياء الفقيرة. وأننا لنقطع على أنفسنا عهداً بتحقيق هذه الرؤية.

د إ- ٢/٦
أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن مجلس الإدارة،

١ - **يحيط علماً** مع التقدير بالتقرير عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي قدمه المدير التنفيذي[ز] والتعليقات القيمة التي أُبديت عليه؛

٢ - **يثني** على المدير التنفيذي لعرضه التقرير بصورة متماسكة مركزاً على الأولويات الخمس المتفق عليها؛

٣ - **يطلب إلى** المدير التنفيذي أن يضع في اعتباره التعليقات التي أبديت حول زيادة تفصيل سياسات واستراتيجيات المياه ويطلب إليه كذلك أن يتخذ التدابير الضرورية لتنفيذها وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين؛

٤ - **يرحب** بالمعلومات المقدمة في تقرير المدير التنفيذي عن المسائل المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية[ز]، ويطلب أن تتضمن تقارير الأنشطة المقدمة إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة الممثلين الدائمين مستقبلاً، ربطاً واضحاً بين المقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة والهيئات التشريعية الأخرى والأنشطة والموارد المخصصة ونفقات الميزانية الفعلية وتقييماً نوعياً للنتائج المحققة.

الجلسة الخامسة
٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠

د إ- ٣/٦
مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

إن مجلس الإدارة،

١ - **يطلب** إلى لجنة الممثلين الدائمين أن تستعرض، نيابة عنه، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساهمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

٢ - **يدعو** المدير التنفيذي، تحقيقاً لتلك الغاية، أن يعد تقريراً لنظر لجنة الممثلين الدائمين، على أن يوزع على جميع الحكومات لعلمها ولإبداء تعليقاتها وأن يكفل المشاركة

النشطة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية لاستعراض السنوات العشر في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

٣ - **يطلب كذلك** إلى المدير التنفيذي أن يقدم صيغة نهائية للتقرير المذكور أعلاه، عن طريق الأمين العام، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛

٤ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين.

الجلسة الخامسة
٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠

د إ- ٤/٦

جدول الأعمال المؤقت للمنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن مجلس الإدارة،

١ - **يقرر** أن يدرج بنداً بعنوان ''نتائج المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول''، على جدول الأعمال المؤقت لدورته الحادية والعشرين لمجلس الإدارة[ج]؛

٢ - **يطلب** إلى مكتب مجلس الإدارة، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، وبدعم من المدير التنفيذي، أن يبت في الجوانب التنظيمية للمشاورات التي تعقد على المستوى الوزاري بالمنتدى البيئي الوزاري العالمي الثاني/الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة، وأن يبت في المواضيع الرئيسية موضوع هذه المشاورات.

الجلسة الخامسة
٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠

الحواشي

(أ) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، استوكهولم، ٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.73.II.A.14)، الجزء الأول، الفصل الأول.

(ب) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويبات)، المجلد الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(ج) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/أبريل ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.167/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(د) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩، المرفق.

(هـ) (A/54/2000).

(و) UNEP/GCSS.VI/6 و Add.1/Rev.1.

(ز) UNEP/GCSS.VI/6، المرفق الأول.

(ح) UNEP/GC.20/48.

المرفق الثاني

تقرير اللجنة الجامعة

المقرر: السيد بيرنارد أو كومودهو (كينيا)

مقدمة

١ - تنفيذاً لمقررات مجلس الإدارة بشأن تنظيم أعمال الدورة (انظر الفقرات ٢٩-٣٢)، عقدت اللجنة الجامعة ثلاث جلسات برئاسة السيد ليندرو أريلانو (المكسيك)، نائب رئيس المجلس، في المدة يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، للنظر في بنود جدول الأعمال ٧ و ٨ و ١٠.

٢ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ عينت اللجنة الجامعة السيد بيرنارد أو كومودهو (كينيا) مقرراً للدورة.

٣ - وفي أثناء المداولات في اللجنة الجامعة قدمت الأمانة كافة البنود التي نظر فيها وبعد ذلك أعرب المندوبون عن آرائهم بشأنها. ولدى مناقشة البند ٧ نظرت اللجنة أولاً في الجهد الذي يختص بإعداد تقارير عن نشاطات برنامج الأمم المتحدة للبيئة قبل النظر في سياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه. إلا أنه قد تركت الحرية للمندوبين الذين يرغبون في طرح آرائهم في هاتين القضيتين في وقت آخر.

البند ٧ - تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤ - ولدى النظر في البند ٧ من جدول الأعمال كان معروضاً على اللجنة الوثيقتان:

(أ) UNEP/GCSS.VI/6، وتتضمن مواد إعلامية ومواد موضوعية تتعلق بإعداد التقارير،

و (ب) UNEP/GCSS.VI/6/Add.1/Rev.1 بشأن سياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه.

وقد غطت الوثيقتان الفترة منذ الدورة العشرين لمجلس الإدارة وعلماً بأن تقرير المدير التنفيذي يركز على المجالات ذات الأولوية التي حددها إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اعتمد في الدورة التاسعة عشرة لمجلس الإدارة المعقودة في عام ١٩٩٧، ومجالات التركيز الخمسة التي ووفق عليها في الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الإدارة التي عقدت في ١٩٩٨ وقررت اللجنة أن تنظر في التقارير عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسياسات واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفهما قضيتين منفصلتين. وتم الاتفاق، مع ذلك، على أن يسمح للممثلين الذين يودون أن يعبروا عن آرائهم في كلتا القضيتين في وقت واحد أن يفعلوا ذلك.

(أ) أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥ - تناولت اللجنة هذا البند في جلستها الأولى المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ وكانت الأمانة قد قدمت هذا البند.

٦ - وفي أثناء المناقشات العامة ألقيت بيانات من ممثلي استراليا، كندا، الصين، كوبا، قبرص، الهند، أندونيسيا، اليابان، ملاوي، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، البرتغال (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، رواندا، المملكة العربية السعودية، تونس، تركيا، أوغندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا وزامبيا. وتكلم أيضاً بعض الممثلين في موضوع البند ٧ (ب).

٧ - ردت الأمانة على ما طرحه المندوبون من أسئلة وتعليقات.

(ب) سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستراتيجيته بشأن المياه

٨ - تناولت اللجنة هذا البند في جلستها الأولى وكانت الأمانة هي التي قدمت هذا البند وحددت المكونات الأساسية لسياسة واستراتيجية المياه بأنها هي التقييم والإدارة وتنسيق الإجراءات. وقد شددت هذه المكونات الثلاث جميعاً على الطابع المتشعب للقضايا المتعلقة بالمياه وأن من بين أهداف السياسة والاستراتيجية الجديدتين هدف تحديد وتعزيز الآلات التي من شأنها التصدي للقضايا الحرجة المتعلقة بالمياه والتي تواجه الإنسانية والبيئة.

٩ - وفي أثناء المناقشات، ألقيت بيانات من ممثلي الجزائر، استراليا، كندا، الصين، الهند، الأردن، النرويج، البرتغال (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أُلقي بيان من ممثل كل من منظمة الأرصاد الجوية العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

١٠ - ردت الأمانة على ما طرحه الأعضاء من أسئلة وملاحظات بشأن هذا البند.

١١ - وبنهاية مداولاتها حول القضيتين، درست اللجنة واعتمدت مشروع المقرر التالي الذي يلخص المناقشات التي دارت حول هذه القضايا، وذلك لإحالتها إلى الجلسة العامة (للرجوع لنص المقرر المعتمد، انظر المرفق الأول أعلاه، المقرر د إ- ٢/٦).

١٢ - فيما يتعلق بالفقرة ٤ من مشروع المقرر، طمأن نائب المدير التنفيذي اللجنة بأنه مع إن الأمانة سوف تبذل كل ما بوسعها لضمان تقديم التقارير على النحو المطلوب، توجد صعوبات عملية تتعلق بتغيير النظام الحالي لإعداد التقارير المالية. ولذا فإن المدير التنفيذي سيقدم إفاداته حول هذا الموضوع عن طريق لجنة الممثلين الدائمين..

البند ٨ - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

١٣ - تناولت اللجنة البند ٨ في جلستها الثانية المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، وكانت الأمانة هي التي قدمته. كذلك فإن مدير شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة تحدث بدوره عن هذا البند وشرح عملية وتوقعات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

١٤ - ولدى نظر اللجنة في هذا البند كان معروضاً عليها الوثيقة UNEP/GCSS.VI/7، وهي تتضمن العملية المقترحة للاستعدادات لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد ١٠ سنوات من انعقاده.

١٥ - وفي أثناء المناقشات ألقيت بيانات من ممثلي الأرجنتين، بربادوس، كندا، الصين، كوبا، الهند، أندونيسيا، اليابان، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، البرتغال (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، جنوب أفريقيا، سويسرا، تايلند، تونس، أوغندا، الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا.

١٦ - ردت الأمانة على ما طرحه المندوبون من أسئلة وتعقيبات بشأن هذا البند.

١٧ - وبنهاية مداولاتها حول هذا البند، درست اللجنة واعتمدت مشروع مقرر يلخص المناقشات التي دارت، لإحالتها إلى الجلسة العامة (للرجوع لنص المقرر المعتمد، انظر المرفق الأول أعلاه، المقرر د إ- ٣/٦).

البند ١٠ - جدول الأعمال المؤقت للمنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الحادية والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٨ - تناولت اللجنة البند ١٠ في جلسته الثالثة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، وكانت الأمانة هي التي قدمته.

١٩ - وفي أثناء المناقشات ألقيت بيانات من ممثلي استراليا، كندا، البرتغال (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والسويد. وقد ذكرت اللجنة بأن المجلس كان قد وافق، في دورته العشرين، على جدول أعمال مؤقت لدورته الحادية والعشرين (UNEP/GC.20/48، صفحة ١٣٤).

٢٠ - وافقت اللجنة على مشروع المقرر لإحالته إلى الجلسة العامة (للرجوع لنص المقرر المعتمد، انظر المرفق الأول أعلاه، المقرر د إ- ٤/٦).

٢١ - اعتمدت اللجنة الجامعة، بتوافق الآراء، في جلستها الثالثة التقرير الحالي والمقررات الواردة فيه، بصورتها المعدلة شفوياً.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة

الرمز[أ]	العنوان
UNEP/GCSS.VI/1	جدول الأعمال المؤقت
UNEP/GCSS.VI/1/Add.1 و Corr.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم العمل
UNEP/GCSS.VI/6	تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNEP/GCSS.VI/6/Add.1/Rev.1	سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستراتيجيته بشأن المياه
UNEP/GCSS.VI/7	عملية التحضير المقترحة لاستعراض العشر سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
UNEP/GCSS.VI/8	أوراق مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي

(أ) لم تصدر أي وثائق تحت الرموز UNEP/GCSS.VI/2-5.

011000 280900 00-53493 (A)
0053493